



### تاء التوكيد والاستيثاق

م. د . مهدي موسى هاشم أبو رغيف

وزارة التربية / الكلية التربوية المفتوحة / مركز واسط

Mahdi197222@gmail.com

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ما لحق الألفاظ المؤنثة من علامة، مع وجود ما يقابله من لفظ للمذكر، يغني عن ذكر تلك العلامة، وهذه العلامة هي التاء، وقد حددت الدراسة ألفاظاً، لحقتها تلك التاء، وبينت آراء اللغويين في حقيقتها، وتسميتها، وحققت القول فيها؛ لمعرفة ما كانت تأؤه للتوكيد . كما وصفها اللغويون ودرجوا على تسميتها – أم لغيره من الدلالات. واستأنفت الدراسة بأول من وقف عند هذه التاء، وهو الفراء، ومن ثم توالى من بعده اللغويون على ذكرها وتسميتها، وحرصت الدراسات على معرفة الضابط اللغوي في معرفة تاء التوكيد من غيرها من التاءات، مع التأكيد على التسميات التي أطلقها اللغويون عليها. الكلمات المفتاحية: التاء، التوكيد/ التوثيق، الاستيثاق .

### Feminine Suffix –t in Standard Arabic: Emphasis and Relevancy

Dr. Mehdi Mousa Hashim Abu Ragheef

Open College of Education, Wasit Campus

Mahdi197222@gmail.com

### Abstract :

This paper examines the formation, derivation, and function of the feminine suffix –t as an indicator of gender and other grammatical roles in Standard Arabic morphology. This suffix is attached at the end of certain nouns, verbs, and other forms to signal feminine gender. In the inflectional



and derivational morphology of standard Arabic, the t- suffix is used at the end of masculine nouns to create feminine nouns, at the end of the verb forms to signal feminine gender and number. This suffix, however, has been an object of medieval controversial debates across the Arabic traditional grammarians. There had been two aspects of argument concerning this suffix, those who supported the claim that –t suffix signals feminine gender, and those who supported the claim that –t suffix signals emphatic meanings. This paper, therefore, draws on these debates and it attempts to reach conclusions in relation to this.

Keywords: AL ta'. Emphasis, Authentication, Reservation .

#### المقدمة :

تعرض اللغويون الى دراسة الجنس اللغوي بنوعيه، الحقيقي، والمجازي وتضافرت جهود العلماء في هذا المجال، وانتجت دراسات تراثية، أخذت على عاتقها مهمة بيان المذكر من المؤنث، وكانت وسيلتهم في ذلك، التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، إذ وجدوا أن أكثر ما يمتاز به المؤنث عن المذكر تلك التاء أو الهاء الفارقة بين الجنسين، فيما اشتركا به من أسماء تقع على المذكر والمؤنث، ولا يفرق بينهما إلا التاء، نحو: (إنسان) و(إنسانة) و(سبع) و(سبعة) و(حمام) و(حمامة) و(حمار) و(حمارة).

وعكفوا على دراسة نوع آخر من أنواع الجنس اللغوي، وهو الذي يفرق بين جنسيه بلفظ، للمذكر وآخر للمؤنث، وهو الأكثر شيوعاً، ولا يحتاج علامة تفرق بينهما، وكان الأصل في التفریق، بأن توضع لفظة للمذكر، وأخرى للمؤنث، ولما كثرت الألفاظ، لجؤوا، الى العلامة كما ذكر بهاء الدين ابن النحاس (ابن النحاس ص ٥٩٦).

لكن ما يلفت نظر الباحث في دراسة الجنس اللغوي تلك التاء التي لحقت الأسماء المؤنثة، مع وجود لفظ آخر مغاير للمذكر، نحو: (ناقاة)، و(فرسة)، و(نعجة)، و(عجوزة)، إذ وجد اللغويون في هذه التاء دلالة لغير التأنيث؛ لوجود لفظ للمذكر يغني المؤنث عن تلك التاء.

والحقيقة أن أول إشارة الى تلك التاء التي لحقت بالمؤنث، ما ذكره الفراء بتوجيه بعض الألفاظ المؤنثة، نحو (فرسة)، و(عجوزة)، التي إزائها ألفاظ مذكورة مخالفة للفظ المؤنث التي كان من

المفترض الاكتفاء بها، والاستغناء عن تاء التأنيث، كما استغنوا (بعناق) و(أتان) الذين لهما منكر مخالف للفظيهما، وهما: (الجدى)، و(الحمار).

فقال: "... وذلك منهم إرادة التأكيد، وإذهاب الشك عن سامعه... وكان ينبغي ألا تدخل الهاء في مخالف، فإذا رأيت ذلك فهو من التوكيد الذي وصفت لك" (الفراء ص ٧٨، د.ت).  
وفي ذلك إشارة صريحة عن استغناء المؤنث عن تلك التاء اللاحقة به؛ إذ لم تكن لها وظيفة للتفريق بين المذكر والمؤنث، لوجود اللفظ المخالف بين الجنسين؛ لذا كانت وظيفتها التوثيق والتوكيد مع وجود المؤنث.

وقد وقف ابن الأنباري على تلك الألفاظ المؤنثة المخالفة للمذكر مخالفة تغني عن ذكر التاء الفارقة، نحو: (جدى) و(عناق)، و(حمل) و(رخل)، و(حمار) و(أتان)، وجد لفظ المذكر يغني عن ذكرها، فقال:

- "وربما مالوا إلى الاستيثاق، وإزالة الشك عن السامع، فأدخلوا الهاء في المؤنث الذي لفظه مخالف لفظ ذكره. فمن ذلك قولهم: شَيْخَةٌ، وَعَجُوزَةٌ. أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق، والأكثر في كلامهم عجوز بغير هاء؛ لخلاف لفظ الأنثى لفظ الذكر" (ابن الأنباري ١٩٩٤، ج ١/ص ١١٠).

وقد وصفها ابن جني في كتابه الخصائص، بالاحتياط في التأنيث، والتوثيق من التأنيث. وذكر لها أمثلة نحو قوله: "ومن ذلك الاحتياط في التأنيث، كقولهم: فرسة، وعجوزة. ومنه ناقة؛ لأنهم لو اكتفوا بخلاف مذكرها لها - وهو جمل - لغنوا بذلك" (ابن جني د.ت، ج ٣/ص ١٠٦).

وقد روى ابن سيده ألفاظاً مؤنثة لحقت أواخرها تاء، جعلها من باب التوثيق من التأنيث أيضاً (ابن سيده د.ت، ج ٢/ص ٨١).

يتبين مما سبق أن أول إشارة، لهذه التاء ما ذكره الفراء، ثم تابعه اللغويون من بعده.

وفي هذه الدراسة محاولة لرصد الألفاظ المؤنثة التي جاءت مزيدة بالتاء مع بيان أقوال العلماء فيها:  
امرأة أُخِيذَةٌ، وَتَرِيكَةٌ وَنَحُوهُمَا

فرق اللغويون بين فعيل بمعنى فاعل، وما بين فعيل بمعنى مفعول، فأجازوا إلحاق الهاء بما هو فاعل، ومنعوه مما هو مفعول، فقالوا: امرأة قائمة، وجالسة، لأنهما بنوا لحاق هاء التأنيث، فهي كقولنا: قامت فاطمة، وجلست سعاد، أما ما كان بمعنى مفعول فألزموه التذكير ليفرقوا بين ما كان فاعلاً في المعنى، أو مفعولاً، فقالوا: كَفَّ خَضِيبٌ وَلِحْيَةٌ دُهَيْنٌ شَاةٌ ذَبِيحٌ؛ لأنَّ خَضِيبٌ، وَدُهَيْنٌ،



ونحوهما معدول بهما عن بناء الفعل، فكان المذكر والمؤنث فيهما سواء (البلغة ١٩٧٠، ص ٨٥، و١٠٤، وابن يعيش د.ت، ج ٢/ص ٢٤٦) .

وقد عقد ابن السكيت باباً من هذه الألفاظ مما يقع تحت (فعليل) لحقته (التاء)، نحو: أخيدة، وترىكة، من النساء، والخلية، والعتيرة من الشاء والنعم، وقد علل لحاق التاء بها، بقوله: "وقد تأتي فعيلة بالهاء وهي في تأويل مفعول بها تخرج مخرج الأسماء ولا يذهب بها مذهب النعوت نحو النطيحة والذبيحة والفريسة" (ابن السكيت د.ت ص ٣٤٣) .

أي أن هذه (التاء) للأسماء وليس للنعوت، لاتصافها بهذه النعوت، فصارت كالأسماء لها، وتابع ابن السكيت كثير من اللغويين ( ابن مالك ٢٠١٠، ج ٤/ ص ١٧٤٠، والسيوطي، علوم اللغة وأنواعها ٢٠٠٨، ج ٢/ص ١٩١) .

إلا أن ابن الأنباري عد التاء للاستيثاق والتوكيد للتأنيث، معقبا على قول ابن السكيت، بقوله: "وقال يعقوب: يقال لتي تسبى: أخيدة، فدخلت الهاء في هذا على جهة الاستيثاق" ( ابن الأنباري ١٩٩٤، ج ٢/ص ٤٢) .

والحقيقة أن قول ابن الأنباري في عده الهاء للتوكيد والاستيثاق، له ما يسوغه لو كان الموصوف مذكورا، أما إذا كان محذوفا، فلا توجيه للتاء إلا الاسمية كما وصفها ابن السكيت.

### بقرة وشجرة ونحوهما

أفاض اللغويون في بيان التاء في (بقرة)، وأول من أشار إلى تلك التاء سيبويه، إذ عقدا بابا لما كان واحد ويقع على الجميع، وذكر أحادا جاءت بالتاء نحو: بقرة، وشجرة، وخرزة، وقد علل لحاقها بفصل الأحاد عن أجناسها. (سيبويه ١٩٨٨، ج ٣/ص ٥٨٣)

وذكر الفراء أن التاء فيها ليس للتأنيث المحض، وإنما أرادوا الواحد، فلما رأوا الالتباس بين الواحد والجمع فيما إذا قالوا (بقر)، و(شجر) ونحوهما، جعلوا الواحد بالتاء فرقا عن الجمع ودليلا عليه (الفراء، د.ت، ص ٦١) .

فقد صرح المبرد أن (بقرة) لا تقع إلا على المؤنث؛ إذ لو كانت للمذكر لاحتاج المؤنث تاء ثانية، وهذا ما لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع علامتين؛ لذا قيل للمؤنث: (بقرة)، وللمذكر (ثور). ( المبرد ١٩٩٤، ص ٢٠٧-٢٠٨) .

وقد فصل أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه رأي للمبرد في تلك التاء بقوله: "الواحد من هذا الباب فيه هاء التأنيث والجميع لا هاء فيه، كبقرة وبقر، فلو جعل الفصل بين المذكر



والمؤنث إثبات الهاء وحدها وحذفها لالتبس الواحد المذكر بالجمع، ولو جعل الاسم الذي فيه الهاء كبقرة للمذكر، وزيدت عليه علامة أخرى للمؤنث لم يجز أيضا، لأن علامتين للتأنيث لا تجتمعان، فلما لم يجز ذلك، صيغ للمذكر لفظ من غير لفظ المؤنث كثور في ذكر بقرة" (الفارسي ١٩٩٠، ٧٥/٤).

لكن ابن الأنباري يرى أن (البقرة) وإن كانت فيها هاء التأنيث إلا أنها تقع على المذكر والمؤنث، كما تقع (الشاة) على المذكر والمؤنث .

وأيد ابن سيده في كتابه العدد ابن الأنباري فيما ذهب إليه؛ مستدلا على صحة رأيه؛ بوجود ألفاظ مؤنثة تقع على المذكر، نحو: شاة وبقرة وبطة وأخرى مذكورة تقع على المؤنث، نحو: قولك: غنم وإبل وهما مؤنثان، وإن كانا المراد منهما المذكر (ابن سيده ١٩٩٣، ص ٤٥).

لكن ابن الأنباري طالعنا برأي جديد فهو يرى أن لفظه (بقرة) مؤنثة بدون (هاء)، والهاء للتوكيد والاستيثاق، بقوله: "ويقال للأنثى: بقرة، فالهاء دخلت للاستيثاق" (ابن الأنباري ١٩٩٤، ١٤١/١).

والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن الأنباري، يؤدي الى الاختلاط والالتباس بين المذكر والمؤنث من جهة، والمفرد والجمع من جهة أخرى؛ إذ لا يفرق بين الآحاد والأجناس منهما إلا بالتاء، وكذلك المذكر والمؤنث؛ إذ لا يقال: (بقر) للمؤنث بغير تاء.

لذلك روى الفراء نوعا آخر من الألفاظ التي يكون المذكر منها على لفظ الجمع نحو قولهم: رأيت نعاما أقرع، وحماما ذكرا، وقولهم: رأيت جرادا على جرادة، وحماما على حمامة، يريدون ذكرا على أنثى، فجعلوا المؤنث بالهاء، وطرحوها من المذكر لئلا يلتبس المذكر والمؤنث من بينهما (الفراء، د.ت، ص ٦١).

مجلة العلوم الأساسية  
علوم التربية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

من الألفاظ التي جاءت بالهاء في كلام العرب (ثرمة) ، أنثى الثعلب، وهذا ما رواه اللغويون عن الأصمعي، وأبي عبيد (الزهري ١٥، ١٩٦٤/١٦٨).

وقد ذكرها الجاحظ في بحثه في المذكر من الحيوان ومؤنثه، بقوله: ويقال كلبه وكلب... وتعلب وتعلبة... ويقال ثرمة" (الجاحظ، ١٩٩٦، ص ٢٥٢/٢).

فقد ذكر الجاحظ ألفاظا خالف بين مذكرها ومؤنثها بهاء التفريق، ومنها: ثعلب وتعلبة، ثم جعل (ثرمة) فيما يقال للأنثى من الثعلب، أي أنها مما تسمى به الثعلبية.



ولم أجد من اللغويين من حاول توجيه التاء في (ثُرْمَلَة) إلا ابن الأنباري فقد ذكرها فيما ذكر من الألفاظ التي أدخلوا فيها التاء للاستيثاق فقال: " ثم قالوا للأنتى من الثعالب: "ثُرْمَلَة" فأدخلوا الهاء فيها، ولفظها مخالف لفظ ذكرها على جهة الاستيثاق" (ابن الأنباري ١٩٩٤، ١/١٢٨).  
وقد صرح ابن سيده بزيادة التاء فيها، بقوله: "ومما أدخلوا فيه الهاء قولهم للثعلب تتفل وتتفل ثم قالوا للأنتى (ثُرْمَلَة) " ابن سيده. د.ت ٧٦/٥).

والحقيقة أن المتتبع للأقوال التي قيلت في (ثُرْمَلَة)، أنها قليلة إزاء ما شاع من الألفاظ التي خالف بين جنسها بالتاء، ومنها ثعلب وثعلبة، ولعل ما دعا ابن الأنباري، وابن سيده إلى جعل (تاءها) للاستيثاق، دلالة اللفظة على التأنيث قبل الإلحاق بالهاء، فالثرمل دابة عن ثعلب لم يحلها" (ابن سيده ٢٠٠٠، ج ١٠/ ص ٢٥٢).

### جارية

يجد الباحث صعوبة في تحديد حقيقة (التاء) في (جارية) لإعراض اللغويين عن الخوض فيها إلا إشارات قليلة تكاد تكون مقرونة بغيرها من الألفاظ وقلما تجد نصا وافيا شافيا يقطع القول في حقيقتها.

وقد شبهها سيويه (بتاء) (ثمانية) و(علانية)، ولم يزد القول فيها، لكن الباحث يلمح من قوله إشارة إلى زيادتها وجواز حذفها - وإن لم يسمع من العرب (جاري) من غير (تاء) - فهو يقول: "ولو حذف التاء من ثمانية وعلانية... وفيها الهاء بمنزلة جارية...". (سيويه ١٩٨٨، ج ٣/ ص ٤٣٧).  
والسجستاني أكثر صراحة في القول بزيادتها وجواز حذفها فهو يقول: " وقالوا حمل وناقاة، ولو ألقوا الهاء لاستغنوا، وكذلك غلام وجارية، وكذلك الكباش والنعجة، ولكنهم أحيانا يدخلون الهاء حرصا على بيان التأنيث" (السجستاني ١٩٩٧، ص ٩٣-٩٤).

فقد أورد السجستاني ألفاظا مؤنثة مقرونة ب(جارية) مزيدة ب( التاء) على الرغم من مخالفتها لألفاظ المذكر، ويبين دلالتها، والغرض من زيادتها، وهو التوكيد والحرص على بيان تأنيثها.  
ويصرح ابن الأنباري بزيادتها للتوكيد والاستيثاق بقوله: " ومن ذلك أيضا قولهم: غلام وجارية. أدخلوا الهاء في الجارية على جهة الاستيثاق؛ إذ كان لفظها مخالفا لفظ ذكرها" (ابن الأنباري ١٩٩٤، ج ١/ ص ١١١).

ويبقى قول ابن الأنباري على زيادة التاء للتوكيد والاستيثاق، رهين السماع عن العرب، إذ لم ترد (جارية) ونحوها من الألفاظ، نحو نعجة، وأروية بغير هاء، حتى نقطع بزيادتها، وإن كانت موافقة

للقاعد والقياس على زيادتها للتوكيد؛ لمخالفة لفظها لفظ منكرها، ولم يكن لفظها مبنيا على لفظ منكرها على نحو: إنسان وإنسانة، وامرؤ وامرأة.

### جذعة

الْجَذْعُ لُغَةٌ "أَوَّلُ مَا يَبْتَدَأُ بِهِ؛ لَذَا قِيلَ: "...إِذَا طَفَّئَتْ الْحَرْبُ مِنَ الْقَوْمِ يُقَالُ: إِنَّ شَتْمَ أَعْدَانِهَا جَذْعَةٌ، أَيْ أَوَّلُ مَا يَبْتَدَأُ بِهَا. وَفُلَانٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ جَذَعٌ، أَيْ: أَخَذَ فِيهِ حَدِيثًا، وَالْجَذْعُ النَّخْلَةُ، وَهُوَ غَصْنُهَا" (الفراهيدي .د.ت، ج/١ ص ٢٢٠) .

والجذع اصطلاحاً يطلق على الدواب قبل أن يثني بسنة ويطلق على الأنعام أول ما يستطاع ركوبها، والمؤنث (جذعة) (الفراهيدي .د.ت، ج/١ ص ٢٢٠) ، "فإذا أتت عليه ثمانية أشهر، أو تسعة أشهر، أو نحوها، قيل قد أجدع، وهو جذع، وهي جذعة" (الأصمعي .د.ت، ج/١ ص ٥) .  
وقد انفرد ابن سيده من اللغويين في توجيه الهاء في (جذعة) ، فقال: "وحكى ابن جني فرسة، فإن كان كذلك فإثما ذهبوا إلى التوثق من التأنيث كما قالوا عضناق وجذعة" (ابن سيده .د.ت، ج ٢/ ص ٨١) .

فهي عنده لتوكيد التأنيث، والاستيثاق، كالهاء اللاحقة ب(فرسة)، والحقيقة أن الباحث المتتبع للمعنى اللغوي ل(جذعة) ، لا يجدها مخصوصة بتأنيث (عضناق)، وإنما يتعلق بغيره من الإبل والخيل والبقر والشاء، فضلاً عن ذلك أن (الجذع)، ليس مؤنثاً، حتى يقال أن (التاء) جاءت لتوكيد التأنيث وتوثيقه، وإنما هو مذكر، ومؤنثه (جذعة) .

### حجارة و(فحولة) ونحوهما

وقف اللغويون عند تاء (حجارة) و(فحولة)، وحاولوا توجيه دلالتها بعد الإلحاق، ولعل سيبويه أول من نبه إليها، وإن لم يسمها، إذ ذكر أن العرب قد يلحقون الجمع الذي على صيغة (فعال) تلك التاء، والقياس ترك تلك التاء، نحو قولهم: جمال، وحجار، والأكثر الإلحاق، نحو: جمالة، وحجارة (سيبويه ١٩٨٨، ٣/٥٧١) .

وقد أفاد اللغويون من إشارة سيبويه إلى تلك الهاء، قال السيرافي: "زيادة الهاء في حجارة ونكورة توكيد للتأنيث لأنه جمع مكسر وربما قالوا في (جمال) (جمالة) وفي (حجار) (حجارة)" (السيرافي ٢٠٠٨، ج ٣/ ص ٣٦١) .

وهذا ما ذكره ابن يعيش ولكن بتفصيل أكثر، إذ قال: "... أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأن التفسير يحدث في الاسم تأنيثاً، ولذلك يؤنث فعله، نحو: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ}، فدخلت لتأكيد، نحو:



"حجارة"، و"ذكاره"، و"صقوره"، و"خوولة"، و"عمومة"، و"صياقلة"، و"قشاعمة" (ابن يعيش د.ت. ٣/٣٦٨).

إلا أن أبا حيان يرى أنها لتوكيد الجمع (أبو حيان ١٩٩٨، ج ٢/ ص ٦٣٩)، وهو قول الجزولي كما أشار، ناظر الجيش (ناظر الجيش ١٩٨٣، ج ٣/ ص ٢٩٥).

وأوضح الشلوبين أن "المراد تأكيد معنى الجمع من التأنيث، كحجارة وفحولة، لأنها مؤنثة، تقول: هي الحجار، فتكون الحجار مؤنثا، وإن لم تدخل التاء، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث، وعلى هذا هي كالتاء في ناقة، فيغنى عن ذكر الجمع ما قبله من تأكيد التأنيث" (ناظر الجيش ١٩٨٣، ج ٣/ ص ٢٩٥).

مما تبين من توجيه اللغويين أن تاء (حجارة) و(فحولة)، ونحوهما، هي لتأكيد التأنيث، فهي كتاء ناقة، ونعجة، لما يدل عليه الجمع من تأنيث، فهو بمعنى الطائفة، أو الجماعة؛ لذلك؛ يؤنث فعله.

ويبدو لي أنها لا تخلو من معنى التكثر أو المبالغة الذي أفادته التاء من معنى الجمع والجماعة الدال عليهما التأنيث.

### عجوزة

من الألفاظ التي لفتت عناية اللغويين (عجوزة)، لأنها من الألفاظ التي يفرق بينها وبين مذكرها بلفظ مخالف للفظها، فنقول شيخ للمذكر، وعجوز للمؤنث، لذا اختلف اللغويون في توجيه الهاء، فقد رواها يونس عن العرب أنهم قالوا: فرسة، وعجوزة (الفراء ٧٨، د.ت.)، وقد استدل الفراء على ذلك بقول الشاعر:

وقد زعم النسوان أنني عجوزة... مشنجة الأوداج أو شارف خصي (الفراء. د.ت، ص ٧٨).

ونذكر أن التاء في (عجوزة) لتأكيد المؤنث، وتابعه في ذلك ابن جني (ابن جني ٣/١٠٤، وابن الأنباري، ١٩٩٤م). وابن الأثير (ابن الأثير ص ٥١، ١٩٩٩م)، وقد أنكرها ابن السكيت (ابن السكيت د.ت ٢٩٧، د.ت.)، وضعفها، ونسبها إلى لغة العامة، وذكرها الأزهري (الأزهري ١٩٩٦، ج ١/ ص ٢٢١)، وضعفها الفيروز آبادي وعددها لغية رديئة وشاذة. (الفيروز آبادي ٢٠٠٥، ص ٥١٦).

وقد ذكر ابن سيده، أن الخليل أنكر زيادة التاء في (عجوزة) (ابن سيده د.ت ج ١/ ص ٦٩)، ولم أقف على ما نسبه للخليل فيما توفرت لدي من مصادر.



وقد تساءل الدكتور محمد ضاري حمادي فيما إذا كانت تلك الهاء لحقت تلك الألفاظ ومنها عجوزة، فلماذا لم تلحق الألفاظ الأخرى، نحو: (عنز)، و(عناق)، و(أتان)، ونحوها من الألفاظ التي لها مذكر، لفظه يخالف لفظ مؤنثه؟! (حمادي ١٩٨٢، ص ٣١٠-٣١١).

والحقيقة أن تلك الألفاظ التي ذكرها الدكتور محمد ضاري حمادي تختلف عن عجوزة، إذ أن (فعل) مما يقع على المذكر والمؤنث، على وجه الكثرة والمبالغة؛ نحو: صبور، وشكور؛ فجاء بالهاء تأكيدا للمؤنث، وفرقا عن المذكر.

وهذا ما أشار إليه الأزهرى بقوله: "ويقال للرجل عجوز وللمرأة عجوز. قال: ويقال للمرأة عجوزة بالهاء أيضا" (الأزهرى ١٩٩٦، ج ١/ ص ٢٢١).

(زوجة)

بعد أن ثبت في أذهان اللغويين أن ما خالف لفظه تذكيرا وتأنيثا، استغنى بنفسه عما تميزه من علامة فارقة بين الجنسين، تداعوا إلى دراسة ما لحقته التاء من الألفاظ التي كانت غنية عن تلك العلامة؛ اعتمادا على المخالفة اللفظية في كتاباتهم وتداولاتهم اللغوية.

ومن تلك الألفاظ التي أثارت اهتمام اللغويين، لفظة (زوجة)؛ إذ إن (زوج) من الألفاظ التي يقع على المذكر والمؤنث، ولا حاجة للعلامة في تحديث الجنس مادام السياق دالا على المعنى اللغوي (الفراء، وابن الأنباري ١٩٩٤ ج ١/ ص ٤٦٩). ابن سيده. دت ج ١٧/ ص ٢٤).

لذا أنكر الأصمعي لتأنيث (زوجة)؛ محتجا بقوله تعالى: {أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ} [الأحزاب: ٣٧]، وقد استدلل السجستاني على جواز التأنيث بقول ذي الرمة: **أَدُو زَوْجَةٍ فِي الْمِصْرِ أَمْ دُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ بِالْبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا** (السجستاني ١٩٩٧ ص ١٦٨).

لكن الأصمعي شكك بفصاحة ذي الرمة؛ لتركه مواطن الفصاحة، وكثرة ارتداده على حوانيت البقالين في المدينة (ابن جني. دت ج ٣/ ص ٢٩٥).

ومما يتصل بموضوع البحث رأي ابن خالويه في توجيه التأنيث في (زوجة)، فهو يرى أن تاء (زوجة)، لتأكيد التأنيث وتوثيقه، بقوله: وربما قيل للمرأة: زوجة، بالهاء توكيدا للتأنيث ورفعاً للبس، كما قالوا: فرس للذكر والأنثى، وربما قالوا: فرسة" (ابن خالويه ١٩٧٩ ص ٣٣٧).

ومن المحدثين الدكتور محمد فهمي حجازي حاول تفسير ظهور صيغة التأنيث، بأمرين: أحدهما أنها الصيغة العامية التي استمرت من الأرامية، والثاني أنها محاولة لإضافة علامة التأنيث إلى الصيغة دالة على المؤنث، وفي القرون التالية لما لاحظته الأصمعي أصبح التقابل الدلالي بين



كلمة زوج الدالة على الرجل المتزوج وكلمة زوجة الدالة على المرأة المتزوجة أي أن وجود كلمتي زوج وزوجة جنبا إلى جنب أدى إلى أن تختص الكلمة الأولى بالذكر والثانية بالمؤنث؛ وبهذا المعنى استمر استعمال الكلمتين في النصوص العربية إلى اليوم. (حجازي ١٩٧٣، ص ٢١٤).

- ويرى الدكتور ضاحي عبد الباقي أن التأنيث لحق لفظة (زوجة) من باب القياس الخاطيء عند التميمين والحجازيين، وانتقل الى غيرهم بعد ما شاع واطرد بينهم (الباقي ١٩٨٥، ص ٤٣٧).

والحقيقة فيما يبدو لي أن علة التأنيث جنوح الاستعمال اللغوي الى اطراد التأنيث بالعلامة، من جهة، ومنع اللبس بين المذكر والمؤنث من جهة أخرى، أما ما ذهب إليه ابن خالويه في أن التأنيث من باب التوثيق والتأكيد، ففيه نظر؛ لأن المذكر والمؤنث، ليس من الألفاظ المتخالفة؛ حتى يحكم على التاء بالتوكيد، وإنما هما من باب الذي يكون فيه الجنسان تحت لفظ واحد على نحو (عروس) و(عجوز)؛ لذا فالتاء للتفريق وليس للتوكيد.

### عروسة

العروس اسم يطلق على المذكر والمؤنث، فيقال لكل من الرجل والمرأة عروس، عند دخول أحدهما بالآخر (ابن منظور. د.ت، ١٣٥/٦)، وليس كما ذهب العامة أنه يطلق على المرأة دون الرجل، فهو يذكر ويؤنث (ابن الأنباري ١٩٩٤ ج ١/ ص ٤٦١).

ولم أجد من اللغويين القدامى من أشار الى تأنيثه، فقد عزوا التاء في (عروسة) الى العامة وخطئوا من قال بزيادة التاء. (ابن الأنباري ١٩٩٤ ج ١/ ص ٤٢٤).

ومن المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر وافق القدماء فيما ذهب إليه؛ لأن (عروس) على صيغة فعول، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنه على الفاعل، إلا أن المجمع العلمي جوز زيادة التاء؛ لمجيء شيء من اللغة منه، نحو عدو وعدوة. (عمر، ج ١/ ص ٥٣١).

ولكن الدكتور رمضان عبد التواب، جوز زيادة التاء، لبيان التأنيث وتأكيد، بقوله: "وحيث أريد الاحتفاظ بتأنيث الاسم المعنوي زيدت فيه تاء، فقيل: ... وعروسة في عروس... (التواب ٢٠٠٠، ص ٢٤٤).

وقد تابعه الدكتور إسماعيل عمارة مستندا الى ما أشار إليه ابن هشام الى تاء (نعجة) إنها لتأكيد التأنيث، بقوله: وأثر من هذا أن أخذ الاستعمال يميل إلى اطراد التأنيث بالتاء في بقايا الكلمات العتيقة التي جاءت بدون أن تكون مادتها من جنس مذكرها فقيل في: عجوز وعروس وفرس أتان:



عجوزة وعروسة وفرسة وأتانة... (عميرة ١٩٨٦، ص ٣٣-٣٤، وابن هشام د.ت، ج ٤ / ص ٢٨٨).

وهذا ما يؤيده الباحث، في أن التاء هي لتوكيد التأنيث، مادامت (عروس) ثابتة التأنيث، وأنها تقع على المؤنث، كما تقع على المذكر.

إلا أنه يؤخذ على الدكتور إسماعيل عميرة أنه ساوى (عروس) التي تقع على المذكر والمؤنث، بغيرها من الألفاظ التي خالف لفظ مذكرها مؤنثها، فهي ليس ك(عجوز) و(أتان) إذ إن لكل منهما مذكر خالف المؤنث في اللفظ، وهما (شيخ)، و(حمار).

### عكْرَشَةٌ

العكْرَشَةُ الأرنب الضخمة، وهي أنثى الأرنب، ويقال للذكر منها (الخرز) ، وقيل سميت ب(العكْرَشَةِ)؛ " لكثرة وبرها والتفافه، شبه بالعكْرَشِ لالتفافه في منابته " (ابن منظور د.ت، ج ٣ / ص ٣١٩ - ٣٢٠، والزبيدي د.ت ج ١٧ / ص ٢٧٢).

وقد اضطرب ابن منظور في تسميتها، فقد أطلق تسميتها على أنثى الثعالب، في موضع، وعلى أنثى الأرنب في موضع آخر. ( ابن منظور د.ت، ج ٦ / ص ٣١٩).

ولم أجد من اللغويين من وقف على سبب إلحاق الهاء فيها إلا أبا بكر ابن الأنباري، فقال: " ومما أدخلوا فيه الهاء على جهة الاستيثاق قولهم "خرز" للذكر من الأرنب، وعكْرَشَةٌ للأنثى. كان ينبغي ألا يدخلوا فيه الهاء، ويستغنوا بخلاف لفظ الأنثى لفظ الذكر، وهو بمنزلة قولهم: وعِلْ وأروية... " (ابن الأنباري ١٩٩٤، ج ١ / ص ١٢٧).

والحقيقة، أن الذي دعا ابن الأنباري إلى تسميتها ب(هاء التوكيد)، أو (الاستيثاق)، المخالفة بين لفظ المذكر والمؤنث، وهو الضابط الذي تعرف به تلك الهاء، من غيرها، عنده.

ويبدو لي أن لحاق التاء في (عكْرَشَةٌ)، ليس للاستيثاق والتوكيد وحدهما فحسب، وإنما هو لسبب آخر، وهو اتصافها ومداومتها على رعي (العكْرَشِ) حتى سميت به؛ فكانت الهاء دلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية، والعرب في كلامهم إذا أدخلوا الهاء وجوها إلى الأسماء (الفراء، د.ت، ص ٥).

وهذا ما ألمح إليه الأزهري بقوله: " وقال الليث: العكْرَشَةُ: الأرنب الضخمة. ويقال: سميت عكْرَشَةً لأنها ترعى العكْرَشِ " (الأزهري ١٩٩٦، ج ٣ / ص ١٩٢).

ناقَةٌ ونعْجَةٌ ونحوهما



أشار اللغويون إلى أن الأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث، أن يكون للمذكر لفظ خاص به، يقابله لفظ آخر للمؤنث، نحو (حمار) و(أتان)، و(جدي) و(عناق)، و(بكر) و(قلوص)، ولا سبيل لإلحاق التاء الفارقة بين الجنسين؛ إذ إن التفريق حاصل بين اللفظين، وما إن لحق المؤنث من هذه الألفاظ من تاء إلا بنوه علي غير سبيل التأنيث، مادام التأنيث حاصلًا باللفظ من دونها، ومن هذه الألفاظ ناقة ونعجة، فقد عدوا التاء لغير التأنيث، وإنما لبيان التأنيث وتوثيقه (السجستاني ١٩٩٧، ص ٩٦، ابن الأنباري ١٩٩٤ ج ١/ ص ١١١، النحاس ١٩٩٠، ص ٥٩٦).

وقد وقف الدكتور محمد ضاري حمادي، على هاتين اللفظين، ورأى أن توجيه اللغويين للتاء على أنها زائدة للتوكيد، لا يمكن قبوله، لأن ما يحدد وظيفة التاء لبيان التأنيث وتوكيده وغيره، إنما هو ثبوت التاء وحذفها، نحو: عجوزة، وشيخة، أما ناقة ونعجة، فالتاء فيهما يجب اثباتها (حمادي ١٩٨٢، ص ٣١٠).

وتابعه الدكتور صباح عباس السالم بقوله: "ولا نرى التاء في (ناقة)، و(نعجة) زائدة كما هي الحال في تاء التأنيث، لأنه لم يرد من العرب (ناق) إلا في المنادى المرخم، ولم يؤثر عنهم (نعج)، يعني: (نعجة)" (السالم ١٩٧٨، ص ٢٨٥).

أما الدكتور إسماعيل أحمد عميرة، فيرى أن لحاق التاء في الألفاظ التي يخالف المذكر فيها المؤنث، جاء رغبةً للغويين في اطراد التأنيث بالعلامة (عميرة ١٩٨٦، ص ٣٤).

وعدت الباحثة شذى محمد شهاب التأنيث بالعلامة مرحلة تالية للتفريق بين الجنسين بالألفاظ، ورأت أن لحاق التاء لهذه الألفاظ يعود إلى تطور اللغة للتعبير عن المؤنث بالعلامة في سبيل اطراد التأنيث القياسي (البجاري ١٩٨٩، ص ٥)، وهو ما ذهب إليه الدكتور إسماعيل أحمد عميرة.

ويبدو أن ما ذهب إليه الدكتور محمد ضاري حمادي - في أن تحديد وظيفة التاء للتوكيد أو التوثيق أو غيره، الذي لا يصلح إلا مع الألفاظ التي يجوز فيها اثبات التاء وحذفها - هو سائغ مقبول، أما التاء في (ناقة)، و(نعجة) فهي للمفرد، الذي ليس بينه وبين مفرده إلا التاء، فهي كطاء نملة وتمر (أبو رغيث ٢٠٢٠، ص ٢٤).

وهذا مذهب السجستاني في توجيه تاء (اللبوة) فهي للمفرد كطاء (ناقة) (السجستاني ١٩٩٧، ص ٩٦).



أما تاء (نعجة)، فقد أشار إليها ابن مالك فيما سماه التصحيح للمؤنث، أو ما حمل عليه، بقوله: "فالمطرّد جمع ما فيه تاء تأنيث علما كعمرة وحمزة، أو اسم جنس كنعجة وضخمة" (ابن مالك ١٩٩٠، ج ١/ ص ٧٦).

### النتائج

١. أشارت الدراسة إلى أن قول ابن الأنباري في عده التاء للتوكيد والاستيثاق، في نحو: أخيدة له ما يسوغه لو كان الموصوف مذكورا، أما إذا كان محذوفا، فلا توجيه للتاء إلا الاسمية.
٢. بينت الدراسة أن قول ابن الأنباري في (تاء) بقرة يوقع البس بين المذكر والمؤنث من جهة، والمفرد والجمع من جهة أخرى؛ إذ لا يفرق بين الأحاد والأجناس منهما إلا بالتاء، وكذلك المذكر والمؤنث؛ إذ لا يقال: (بقر) للمؤنث بغير تاء.
٣. وافقت الدراسة ابن الأنباري، وابن سيده في عدهما (تاء) (ثرملة) للاستيثاق، لدلالة اللفظة على التأنيث قبل الإلحاق بالهاء.
٤. كشفت الدراسة عن أن قول ابن الأنباري على زيادة التاء للتوكيد والاستيثاق في (جارية) ونحوها، يفي رهن السماع عن العرب، إذ لم ترد (جارية) ونحوها من الألفاظ، نحو نعجة، وأروية بغير هاء، حتى نقطع بزيادتها.
٥. أثبتت الدراسة أن المعنى اللغوي لـ(جذعة)، غير مخصوصة بتأنيث (عضناق)، وإنما يتعلق بغيره من الإبل والخيل والبقر والشاء.
٦. أوضحت الدراسة أن (الجذع)، ليس مؤنثا، حتى يقال أن (التاء) جاءت لتوكيد التأنيث وتوثيقه، وإنما هو مذكر، ومؤنثه (جذعة).
٧. أفادت الدراسة أن تاء (حجارة) لا تخلو من معنى التكثر أو المبالغة الذي أفادته التاء من معنى الجمع والجماعة الدال عليهما التأنيث.
٨. أخذت الدراسة على الدكتور محمد ضاري حمادي أن الألفاظ نحو (ناقة) و(فرسة) و(أتان) مما يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالألفاظ فهي تختلف عن (عجوزة)، إذ أن (فعول) مما يقع على المذكر والمؤنث، على وجه الكثرة والمبالغة؛ نحو: صبور، وشكور؛ فجيء بالهاء تأكيدا للمؤنث، وفرقا عن المذكر.



٩. أخذت الدراسة على الدكتور إسماعيل عمايرة أنه ساوى (عروس) التي تقع على المنكر والمؤنث، وبغيرها من الألفاظ التي خالف لفظ منكرها مؤنثها، وفي الدراسة ملاحظ وتعليقات أخرى، بينت في مواضعها.

### المصادر والمراجع :

١. الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس (أطروحة دكتوراه): صباح عباس سالم، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٨م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) تد: الدكتور رجب عثمان محمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط ١ ١٩٩٨م.
٣. إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تد: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر (د. ط. ت).
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تد: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت (د. ط. ت).
٥. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تد: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٩٩٩م.
٦. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات بن الأنباري ت ٥٧٧هـ، تد: الدكتور رمضان عبد التواب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٧٠م.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ)، تد: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، التراث العربي - الكويت.
٨. التذكير والتأنيث بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية (أطروحة دكتوراه): مهدي موسى هاشم، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠م.
٩. التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال، الدكتور محمد ضاري حمادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج/٣ و٣، مج ٣٣، المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٩٨٢م.
١٠. تصحيح التصحيف وتحريف التحريف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ند: السيد الشراقوي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ ١٩٨٧م.
١١. التعليقة على المقرب: بهاء الدين محمد ابن النحاس (ت ٥٩٨هـ)، تد: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة - عمان، ٢٠٠٤م.
١٢. التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تد: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.



١٣. التكملة والذيل على درة الغواص: أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، تد: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل - بيروت ط ١، ١٩٩٦ م .
١٤. تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت٣٧٠هـ)، تد: عبد السلام محمد هارون و راجحة محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، ١٩٦٤م.
١٥. الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت ٢٥٥ هـ) ، تد : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ١٩٩٦م
١٦. الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) تد: محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د. ط.ت).
١٧. النشاء : أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، (ت٢١٦هـ)، تد: الدكتور صبيح التميمي، دار أسامة - بيروت، ط ١٩٨٧م .
١٨. شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، (ت٦٧٢ هـ)، تد: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر - القاهرة، ط ١ ١٩٩٠م.
١٩. شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت٦٧٢ هـ، تد: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ٢٠١١م.
٢٠. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ، المطبعة المنيرية.
٢١. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تد: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ ٢٠٠٨م .
٢٢. ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية: الدكتور إسماعيل عمارة، مركز الكتاب العلمي - عمان، ط، ١٩٨٦.
٢٣. ظاهرة التأنيث في القرآن الكريم: شذى محمد شهاب البجاري (رسالة ماجستير)، كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٨٩م.
٢٤. العدد في اللغة: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، (ت٤٥٨هـ)، تد: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط ١، ١٩٩٣م.
٢٥. علم اللغة العربية: د. محمد فهمي حجازي، وكالة المطبوعات - الكويت، (د. ط) ١٩٧٣م.
٢٦. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تد: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال - بيروت.
٢٧. القاموس المحيط: الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ) تد: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، ط ٨ ٢٠٠٥م.
٢٨. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تد: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣ ١٩٨٨م.
٢٩. لحن العامة والتطور اللغوي: رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م.
٣٠. لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت.



٣١. لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: الدكتور ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د. ط) ١٩٨٥م.
٣٢. ليس في كلام العرب: ابن خالويه أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تد: أحمد عبد الغفور عطار - مكة المكرمة، ط ١٩٧٩م.
٣٣. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، تد: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢٠٠٠م.
٣٤. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٥. المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، (ت ٣٢٨هـ)، تد: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي - بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م.
٣٦. المذكر والمؤنث: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تد: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث - القاهرة.
٣٧. المذكر والمؤنث: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، (ت ٢٥٥هـ)، تد: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الفكر - دمشق، ط ١٩٩٧م.
٣٨. معجم الصواب اللغوي دليل المتقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨م.